

القواعد الفقهية المستنبطة عن طريق قياس الطرد وأثرها في الفروع الفقهية

د. الوسيطة عبدالرحمن علي

مستخلص البحث

القواعد الفقهية المستنبطة عن طريق قياس الطرد هي : قاعدة المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً . قاعدة المعروف بين التجار كالمشروط بينهم . قاعدة التعيين بالعرف كالتعيين بالنص . قاعدة الممتنع عادة كالممتنع حقيقةً . قاعدة الكتاب كالخطاب . قاعدة ما يضمن بالعمد يضمن بالخطأ .

وكان الهدف من البحث إبراز القواعد المستنبطة بطريق قياس الطرد . استنتاج الأثر الفقهي لهذه القواعد الفقهية.

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي التام للمصادر والمراجع المتقدمة والمتأخرة بحسب الإمكان وذلك بتتبع القواعد من منشور كلام العلماء . والمنهج التحليلي وذلك بشرحها وتوضيحها . وما تقتضيه حاجة البحث من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي وخلص البحث إلى النتائج التالية : الممتنع عادة هو الذي لم يعهد وقعه وإن كان فيه احتمال عقلي بعيد وحكم الممتنع عادة : أنه كالممتنع حقيقة ، فلا تقبل الدعوى فيه ، للتيقن بكذب مدعيه . الممتنع حقيقة : هو المستحيل الذي لا يمكن وقوعه عقلاً وحكم الممتنع حقيقة : أنه لا تقبل الدعوى فيه أصلاً . الكتاب المستبين المرسوم الصادر من الغائب ، كالخطاب من الحاضر . العبارات الكتابية كالمخاطبات الشفهية . إن كل كتاب يحرر على الوجه المتعارف بين الناس يكون حجة كالنطق باللسان . إن من باشر إتلاف حق لغيره فإنه يضمنه ، سواء

أُتلفه عمداً أو خطأً .

وأوصى الباحث بالآتي : البحث في القواعد الفقهية المستنبطة عن طريق قياس الأولى . المقارنة بين قواعد الفقه وقواعد المقاصد . والاستنباط عن طريق الترجيح عند التعارض .

مقدمة البحث

إن الحمد لله نحمده ونسعيه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا سيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم فالقواعد الفقهية الأسلوب الأمثل لجمع شتات الفقه واحتواء مسائله وتسهيل مسالكه ، فلا غنى للفقيه عنها ، فالفقه أغلبه مجموع فيها ، فمن أدركها أدرك معظم الفقه .

فإن الشريعة الإسلامية اشتملت على قواعد كلية فقهية ، جليلة كثيرة العدد ، عظيمة المدد ، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه ، وهذه القواعد مهمة في الفقه ، عظيمة النفع ، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف ، ومن ضبط الفقه في قواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات ، لإدراجها في الكليات ، ولأجل هذه الأهمية العظمى للقواعد الفقهية اخترت أن يكون موضوعي القواعد الفقهية المستنبطة عن طريق قياس الطرد وأثرها في الفروع الفقهية^(١) .

أهداف البحث:

١/ يهدف هذا البحث إلى إبراز القواعد المستنبطة بطريق قياس الطرد .

٢/ استنتاج الأثر الفقهي لهذه القواعد الفقهية.

المنهج البحث :

- يتبع الباحث -إن شاء الله- المنهج الاستقرائي التام للمصادر والمراجع المتقدمة والمتأخرة بحسب الإمكان وذلك بتتبع القواعد من منشور كلام العلماء.

- المنهج التحليلي وذلك بشرحها وتوضيحها .
- ما تقتضيه حاجة البحث من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، ولترجمة تلك المناهج عملياً أفصلها في النقاط الآتية:

١/ عزو الآيات إلى سورها مع بيان رقمها .

٢/ تخريج الأحاديث الواردة في البحث من مصادرها الأصلية والحكم عليها بما حكم به

أهل الصناعة إلا إذا كانت في الصحيحين .

٣/ العناية بالتوثيق لكل ما أذكر، والعزو المباشر لنصوص العلماء إلا إذا تعذر ذلك

٤/ توثيق البحث من المصادر العلمية المعتمدة

الصعاب التي واجهت الباحث:

١/ ندرة من توسع في القواعد المستنبطة عن طريق قياس الطرد من المتقدمين والمتأخرين.

٢/ تزداد الصعاب في توزيع هذه القواعد في كتب المتقدمين فمرة توجد في كتب الفقه، وأحياناً

نجدها في كتب القواعد الفقهية، وتارة نجدها في كتب الأشباه والنظائر، أو كتب الكليات، أو كتب فقه المعاملات أوفقه السياسة الشرعية،

أو كتب الأحوال الشخصية وهكذا.

ومن أهم مصادر القواعد الفقهية، نصوص الشرع، ونصوص العلماء والأقوال المخرجة لهم، واستنباط القواعد الفقهية من تراث العلماء ومن أهم الطرق التي يلجأ إليها العلماء في استنباط وتكوين تلك القواعد الاستنباط وكذلك عن طريق القياس وهو موضوع هذا البحث .

أهمية البحث :

وتظهر أهميته في أمور منها :

١/ أهمية القواعد الفقهية عموماً لكونها تيسر ضبط المسائل والفروع الفقهية

٢/ كثرة الألفاظ التي وردت بها هذه القواعد ، يدل على أهميتها لأن كثرة الأسماء من شرف المسمى .

٣/ بيان علو الشريعة وسموها ، ومرونة قواعدها وأحكامها .

أسباب اختيار الموضوع :

١/ ميلي للكتابة في القواعد الفقهية واستقر الأمر على القواعد الفقهية المستنبطة عن طريق قياس الطرد لأهمية القياس في استنباط الأحكام خاصة في واقعنا الراهن حيث كثرت المستجدات .

٢/ رغبتني في جمع شتات تطبيقات هذه القواعد في بحث واحد من أجل الاستفادة الشخصية وإفادة غيري

٣/ سعة هذه القواعد ، فهي تعين في عمليتي الاجتهاد والفتوى ؛ إذ تفرع عليها أحكام في العبادات والمعاملات ، فهي جديرة بالبحث والنظر.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاجتهاد لم أر رسالة في هذا الموضوع في بحث مستقل، ولكنني رأيت هذه القواعد في أمهات المراجع بشيء من الإجمال، وسيكون عملي-إن شاء الله- جمع جهود العلماء وتمحيصها وتكميلها بهذا البحث المستقل الذي يجمع كل ما يتعلق بالقواعد المستنبطة عن طريق قياس الطرد وأثرها في الفروع الفقهية.

الخطة الإجمالية للبحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمة ومباحث ثم مطالب والمطالب تتفرع عنها مسائل، ثم الخاتمة فالفهارس.

الخطة التفصيلية للبحث:

المقدمة : تحدثت فيها عن أهمية الموضوع ، وأهداف الدراسة ، وأسباب اختيارها ، والصعاب التي واجهت الباحث، والدراسات السابقة ، ومنهج البحث.

المبحث الأول : دراسة في مصطلحات عنوان البحث.

- المطلب الأول: تعريف القواعد الفقهية.

- المطلب الثاني: تعريف الاستنباط.

- المطلب الثالث: تعريف قياس الطرد.

المبحث الثاني: القواعد الفقهية المتعلقة بالعرف المستنبطة عن طريق قياس الطرد.

- مطلب الأول : قاعدة المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

- المطلب الثاني: قاعدة المعروف بين التجار كالمشروط بينهم .

- المطلب الثالث: قاعدة التعيين بالعرف كالتعيين بالنص .

المبحث الثالث: قواعد فقهية متفرقة مستنبطة

عن طريق قياس الطرد

- المطلب الأول: قاعدة الممتنع عادة كالممتنع حقيقةً.

- المطلب الثاني : قاعدة الكتاب كالخطاب .

- المطلب الثالث : قاعدة ما يضمن بالعمد يضمن بالخطأ

خاتمة: لخصت فيها نتائج البحث وتوصياته وقائمة المصادر والمراجع

أسأل الله التوفيق والسداد والقبول وأن ينفع بهذا البحث العباد والبلاد وصلى الله وسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

المبحث الأول

دراسة في مصطلحات عنوان البحث

المطلب الأول

تعريف القواعد الفقهية

المسألة الأولى: تعريف القاعدة:

القاعدة لغة : تعني الاستقرار والثبات ، قال العلامة ابن فارس: القاف والعين والdal أصل مطرد منقاس لا يُخلف. وهو يضاهي الجلوس، وإن كان يُتكلم في مواضع لا يتكلم فيها بالجلوس^(٢). فالمعنى اللغوي لهذه المادة هو الاستقرار والثبات وأقرب المعاني إلى المراد في معنى القاعدة هو الأساس ، نظراً لابتناء الأحكام عليها ، كابتناء الجدران على الأساس^(٣).

القاعدة اصطلاحاً :

للعلماء في تعريف القاعدة اصطلاحاً أقوال كثير ومهمة ومتقاربة منها :

ليس مطلق العلم ، بل دقة الفهم ، ولطف الإدراك ، ومعرفة غرض المتكلم^(١١) ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٧٨] .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْ لَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ ﴾ [هود: ٩١] .

تعريف الفقه اصطلاحاً:

العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية^(١٢) .

فالمقصود بالعلم مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق .

وبالأحكام: جمع حكم ، وهو إثبات أمر لآخر، إيجاباً أو سلباً، الماء بارد أو غير بارد، والمراد بها هنا : ما يثبت لأفعال المكلفين من وجوب ، أو ندب، أو حرمة أو كراهة ، أو صحة ، أو فساد ، أو بطلان.

والشرعية : لإخراج الأحكام غير الشرعية . وكون الأحكام شرعية بسبب نسبتها إلى الشرع .

والعملية : لإخراج الأحكام الاعتقادية . المكتسب : أي مستفادة من الأدلة التفصيلية بطريق النظر والاستدلال .

التفصيلية: قيد احترز به عن الأدلة الإجمالية الكلية التي لم تتعلق بشيء معين كمطلق الأمر ، ومطلق القياس^(١٣) .

أولاً : قال الشيخ عبيد الله بن مسعود الحنفي القاعدة هي : القضايا الكلية^(٤) .

ثانياً : قال أبو العباس القاعدة هي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته^(٥) .

ثالثاً : قال الشيخ أبو نصر عبد الوهاب السبكي القاعدة هي : الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة ، تفهم أحكامها منها ومنها ما لا يختص بباب ، كقولنا اليقين لا يزول بالشك ، ومنها ما يختص كقولنا كل كفارة سببها معصية فهي على الفور^(٦) .

رابعاً : قال الجرجاني . القاعدة هي : قضية كلية منطبقة على جميع جزئياته^(٧) .

خامساً : قال كمال الدين بن الهمام القاعدة هي : معلومات أعني المفاهيم التصديقية الكلية ، نحو الأمر للوجوب^(٨) .

سادساً : وقال ابن النجار القاعدة هي : صور كلية تنطبق كل واحد منها على جزئياتها التي تحتها^(٩) .

ومما تقدم يتضح لي أن القاعدة اصطلاحاً هي : قضية كلية ، وأن القواعد هي : القضايا الكلية.

وهذا المفهوم ينطبق على القاعدة أيًا كانت فقهية أم نحوية أم أصولية.

المسألة الثانية: تعريف الفقهية:

الفقهية قيد في القواعد ، لإخراج ما ليس فقهيًا منها ، كقواعد الهندسة والفلسفة والحساب وأصول الفقه وغيرها .

والفقهية من الفقه و الفقه لغةً :يعني الفهم والعلم^(١٠) .

ومن معانيه: العلم بالشيء ، والفهم له ولكن استعماله في القرآن الكريم يرشد إلى أن المراد منه

القواعد الفقهية المستنبطة عن طريق قياس الطرد وأثرها في الفروع الفقهية • د. الوسيطة عبدالرحمن علي

المسألة الثالث : تعريف القواعد الفقهية باعتبارها لقباً :

من العلماء المتقدمين الذين عرفوا القواعد الفقهية المقري المالكي وشهاب الدين الحموي الحنفي وغيرهما ومن المعاصرين مصطفى احمد الزرقا وعلي الندوي وغيرهما .

قال أبو عبد الله المقري القواعد الفقهية : كل كلي أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة ، وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة^(١٤) .

وقال الحموي القواعد الفقهية هي : حكم أكثرى ، لا كلي ، ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منه^(١٥) .

وعرفها مصطفى أحمد الزرقا فقال : القواعد أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها^(١٦) .

وعرفها على الندوي : حكم شرعي في قضية أغلبية يتعرف منها أحكام ما دخل تحتها^(١٧) .

وأنا أرجح ما قاله الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين أن القواعد الفقهية هي : قضية فقهية كلية ، جزئياتها قضايا فقهية كلية^(١٨) .

المطلب الثاني

تعريف الاستنباط

المسألة الأولى : تعريف الاستنباط لغة

النون والباء والطاء في لغة العرب كلمة تدل على استخراج الشيء والانتهاه إليه^(١٩) . قال الزجاج معنى يستنبطونه في اللغة العربية : (يستخرجونه)^(٢٠) .

وقال ابن جرير : (وكل من أخرج شيئاً كان مُستَراً عن إِبصار العيون ، أو عن معارف القلوب

فهو مستنبط له ، يقال استنبطت الركبة^(٢١) :

إذا استخرت ماءها ، والنبط : الماء المنبسط من الأرض ، ومنه قول الشاعر :

قريبٌ تراه ، ما ينالُ عدوه

له نبطاً ، أبي الهوان ، قطوب^(٢٢)

واستنبط الفقيه : إذا استخرج الفقه الباطن باجتهاده وفهمه^(٢٣) .

المسألة الثانية : تعريف الاستنباط اصطلاحاً :

الاستنباط اصطلاحاً هو : (كل مستخرج شيئاً كان مستتراً عن أبصار العيون ، أو عن معارف القلوب ، فهو له مستنبط)^(٢٤) .

وقال الجصاص الاستنباط (اسم لكل ما استخرج حتى تقع عليه رؤية العيون ، أو معرفة القلوب والاستنباط في الشرع نظير الاستدلال ، والاستعلام)^(٢٥) .

قال النووي قال العلماء : الاستنباط هو استخراج ما خفي المراد به من اللفظ^(٢٦) .

قال ابن القيم الاستنباط هو : (استخراج الأمر الذي من شأنه أن يخفى على غير المستنبط)^(٢٧) .

المطلب الثالث

تعريف قياس الطرد

المسألة الأولى تعريف القياس لغة :

القياس لغة التقدير والمساواة^(٢٨) . والقياس في اللغة يستعمل أيضاً في شيئين :

أحدهما : التقدير . يقال : قس النعل بالنعل ، أي قدره به . ويقال : قاس الجراحة بالميل إذا قدر عمقها به . ولهذا سمي الميل مقياساً ومسباراً .

والثاني : يستعمل في التشبيه . يقال : هذا الثوب قياس هذا الثوب ، إذا كان بينهما مشابة في

الصورة والرقعة أو القيمة. ويقال: هذه المسألة قياس تلك المسألة إذا كان بينهما مشابهة في وصف العلة^(٢٩).

القياس لغة يطلق على إطلاقين:

الإطلاق الأول: يطلق على التقدير، والتقدير هو: أن يعرف، قدر أحد الأمرين بواسطة معرفتنا لقدر الآخر مثل: قولنا: "قست الثوب بالذراع" أي: قدرت الثوب بالذراع.

ومنهم قولهم: "قاس الطبيب الجراحة" أي: قدر الطبيب مدى غور ذلك الجرح بواسطة الميل، والميل هو: آلة تدخل في الجرح ليرى هل هو عميق ووصل إلى العظم، أو أنه وسط، أو أنه سطحي لم يؤثر، وذلك من أجل تقدير أرش - الجناية.

الإطلاق الثاني: يطلق القياس لغة على المساواة، سواء كانت المساواة حسية كقولنا: "قست النعل بالنعل" أي: ساويت إحداها بالأخرى، وقولنا: "قست الثوب بالثوب" أي: حاذيت وساويت أحدهما بالآخر. أو كانت المساواة معنوية كقولنا: "فلان يقاس بفلان" أي: يساويه في الفضل، والشرف، والعلم، وكقولنا: "فلان لا يقاس لفلان" أي: لا يساويه في الفضل والعلم^(٣٠).

القياس لغة:

مأخوذ من "قاسه بغيره وعليه: يقيسه قياساً وقياساً، واقتاسه: قدره على مثاله فانقاس^(٣١)". وقايست بين الأمرين مقايسةً وقياساً. ويقال أيضاً: قايست فلاناً، إذا جاريته في القياس. وهو يقتاس الشيء بغيره، أي يقيسه به. ويقتاس بأبيه اقتياساً: أي يسلك سبيله ويقتدي به^(٣٢). أو يمكن أن يقال: القياس في اللغة يدور حول التقدير والمساواة^(٣٣).

القياس لغة: التقدير والمساواة^(٣٤).

التقدير، تقول: قاس الفلاح الأرض بالقصبة أي قدرها بها، وتقول: قاس التاجر الثوب بالذراع أي قدره به. والمساواة، تقول: أسامة لا يقاس بخالد، أي: لا يساويه^(٣٥).

القياس في اللغة: التقدير والتسوية. يقال: قاس الشيء بغيره، إذا قدره على مثاله، وسأواه به^(٣٦).

المسألة الثانية: تعريف القياس اصطلاحاً:

عرفه الأصوليون بعدة تعريفات منها:

تسوية فرع بأصل في حكم لعللة جامعة بينهما^(٣٧). فقد اختلف الأصوليون في تعريفه بناء على اختلافهم في اعتبار أنه من فعل المجتهد، أو أنه دليل بذاته، نظر المجتهد فيه أو لم ينظر؟

فمن ذهب إلى أن القياس عمل المجتهد عبر في تعريفه بـ "الحمل" أو "الإثبات" أو "الإلحاق" وما في معناه، ومن أشهر التعريفات بناء على ذلك ما يأتي:

- عرفه الباقلاني بأنه: "حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيه عنهما^(٣٨)".

- وعرفه البيضاوي بأنه: "إثبات حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت^(٣٩)".

- وعرفه ابن السبكي بأنه: "حمل معلوم على معلوم لمساواته في علة حكمه عند الحامل^(٤٠)".

- ومن ذهب إلى أن القياس دليل بذاته، نصبه الشارع للدلالة على الحكم، سواء نظر فيه المجتهد أم لم ينظر، عبر في تعريفه بـ "الاستواء" أو "المساواة"، ومن أشهر التعريفات بناء على ذلك ما يأتي:

المسألة الرابعة: أقسام القياس:

ينقسم القياس إلى أقسام متعددة بعدة اعتبارات:
أولاً: باعتبار قوته وضعفه ينقسم القياس إلى جلي وخفي^(٤٦).

فالقياس الجلي: ما قطع فيه بنفي الفارق المؤثر، أو كانت العلة فيه منصوصاً أو مجمعاً عليها، فهذه ثلاث صور^(٤٧).

وهذا النوع من القياس لا يحتاج فيه إلى التعرض لبيان العلة الجامعة، لذلك سمي بالجلي، وذلك مثل قياس إحراق مال اليتيم وإغراقه على أكله في الحرمة الثابتة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

والقياس الخفي: ما لم يقطع فيه بنفي الفارق ولم تكن علة منصوصاً أو مجمعاً عليها، وذلك مثل قياس القتل بالمثل على القتل بالمحدد في وجوب القصاص.

ثانياً: باعتبار علة ينقسم القياس إلى ثلاثة أقسام^(٤٨):

القسم الأول: قياس العلة، وهو: ما صرح فيه بالعلة فيكون الجامع هو العلة، وذلك كقوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧].

يعني: هم الأصل، وأنتم الفرع، والعلة الجامعة التكذيب، والحكم الهلاك.

القسم الثاني: قياس الدلالة، وهو: ما لم تذكر فيه العلة، وإنما ذكر فيه لازم من لوازمها؛ كأثرها أو

عرفه الأمدي بأنه: "الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل"^(٤٩).

وعرفه ابن الحاجب بأنه: "مساواة فرع لأصل في علة حكمه"^(٤٢).

والفرق بين الاتجاهين: أن أصحاب الاتجاه الأول اعتبروا الدليل هو إثبات المساواة بين الفرع والأصل في علة الحكم وإظهارها، بينما اعتبر أصحاب الاتجاه الثاني أن الدليل هو المساواة ذاتها بين الفرع والأصل في علة الحكم، وليس الدليل هو إظهار المساواة بينهما الذي يعتبر عمل المجتهد لا دليل الحكم، ودليل الحكم يلزم أن يكون ثابتاً في نفسه، نظر فيه المجتهد أم لم ينظر كالنص؛ لأنه يسبق عمل المجتهد^(٤٣).

والأظهر أن القياس تصرف اجتهادي مبني على دليل معتبر بذاته، كالكتاب أو السنة أو الإجماع، فهو طريق الحكم، وليس دليله.

المسألة الثالثة: تعريف الطرد

فقياس الطرد: ما اقتضى إثبات الحكم في الفرع لثبوت علة الأصل فيه^(٤٤).

وقياس العكس: ما اقتضى نفي الحكم عن الفرع لنفي علة الحكم فيه.

ومثال هذين القسمين يوضحه ابن تيمية بقوله: "وما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول قياس الطرد وقياس العكس؛ فإنه لما أهلك المكذبين للرسول بتكذيبهم، كان من الاعتبار أن يعلم أن من فعل مثل ما فعلوا، أصابه مثل ما أصابهم، فيتقي تكذيب الرسل حذراً من العقوبة، وهذا قياس الطرد، ويعلم أن من لم يكذب الرسول لا يصيبه ذلك، وهذا قياس العكس"^(٤٥).

المبحث الثاني

القواعد الفقهية المتعلقة بالعرف المستنبطة

عن طريق قياس الطرد

المطلب الأول

قاعدة المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً

المسألة الأولى : معنى القاعدة:

المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، ففي كل محل يعتبر ويراعى فيه شرعاً صريح الشرط المتعارف، وذلك بأن لا يكون مصادماً للنص بخصوصه، إذا تعارف الناس واعتادوا التعامل عليه بدون اشتراط صريح فهو مرعي ويعتبر بمنزلة الاشتراط الصريح. فكما لا تسمع الدعوى بخلاف ما شرط صريحاً مما تعورف، لا تسمع الدعوى بخلاف ما تعورف واعتيد العمل به بدون شرط؛ ولذا قالوا: لو ادعى نازل الخان ودخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الغصب، ولم يكن معروفاً به لم يصدق في ذلك، ويلزمه الأجر، كما لو استخدم صانعاً في صنعة معروف بها وبها قوام حاله ومعيشته، ولم يعين له أجره ثم طالبه بالأجر، فادعى أنه استعان به مثلاً، فإنه لا يسمع منه ويلزمه أجر مثله.

وأما إذا كان الشرط المتعارف الصريح غير معتبر شرعاً، وذلك بأن كان مصادماً للنص بخصوصه، فلا يكون معتبراً إذا تعارف الناس العمل عليه بدون اشتراط، فلو تعارف الناس مثلاً تضمين المستعير والمستأجر ما تلف من العين المعارة أو المأجورة بدون تعد منه ولا تقصير، لا يعتبر ذلك التعارف ولا يراعى، لأنه مضاد للشارع^(٥٢).

حكمها فيكون الجامع هو دليل العلة، وذلك كقوله تعالى: ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذي أحياها لحيي الموتى إنه على كل شيء قدير﴾ [فصلت: ٣٩]. فالأصل القدرة على إحياء الأرض، والفرع القدرة على إحياء الموتى، والعلة هي عموم قدرته سبحانه وكمال حكمته، وإحياء الأرض دليل العلة.

القسم الثالث: القياس في معنى الأصل: وهو ما كان بإلغاء الفارق فلا يحتاج إلى التعرض إلى الجامع، وذلك كالحاق الضرب بالتأفيف، وهذا القسم هو القياس الجلي؛ ويسمى: بمفهوم الموافقة.

ثالثاً: وينقسم القياس إلى: قياس طرد، وقياس عكس^(٤٩).

فقياس الطرد: ما اقتضى إثبات الحكم في الفرع لثبوت علة الأصل فيه^(٥٠).

وقياس العكس: ما اقتضى نفي الحكم عن الفرع لنفي علة الحكم فيه.

ومثال هذين القسمين يوضحه ابن تيمية بقوله: "وما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول قياس الطرد وقياس العكس؛ فإنه لما أهلك المكذبين للرسول بتكذيبهم، كان من الاعتبار أن يعلم أن من فعل مثل ما فعلوا، أصابه مثل ما أصابهم، فيتقي تكذيب الرسل حذراً من العقوبة.

وهذا قياس الطرد، ويعلم أن من لم يكذب الرسل لا يصيبه ذلك، وهذا قياس العكس^(٥١).

المسألة الثانية : الفروع الفقهية المندرجة

تحت هذه القواعد:

١/ ما لو جهز الأب ابنته بجهاز ودفعه لها ثم ادعى أنه عارية، ولا بينة، فإنه ينظر إن كان العرف مستمراً أن مثل ذلك الأب يدفع مثل ذلك الجهاز عارية أو ملكاً فإنه يتبع، ويكون القول قول من يشهد له العرف، والبينة بينة الآخر، وإن كان العرف مشتركاً فالقول للأب والبينة بينة البنت.

٢/ ومنه: ما لو اختلف البائع والمشتري في دخول البرذعة أو الإكاف في البيع، فإنه يحكم العرف.

٣/ ومنه: ما لو دفع الأب ابنه إلى الأستاذ مدة معلومة ليعلمه الحرفة، ثم اختلفا فطلب كل منهما من الآخر الأجر، فإنه يحكم بالأجر لمن يشهد له عرف البلدة.

٤/ وكذا يعتبر العرف في أن الحمال يدخل المحمول إلى داخل الباب أولاً.

المطلب الثاني

قاعدة المعروف بين التجار كالمشروط بينهم

المسألة الأولى : معنى القاعدة

هذه القاعدة في معنى سابقتها لا تفترق عنها، إلا أن تلك في مطلق عرف، وهذه خاصة في عرف التجار، فإذا وقع التعارف والاستعمال بينهم على شيء غير مصادم للنص يتبع وينصرف إليه عند الإطلاق، ولا تسمع دعوى إرادة خلافه؛ كما لو باع التاجر شيئاً وقد جرى العرف على أن يكون بعض معلوم القدر من الثمن حالاً، أو على أن دفع كل الثمن يكون منجماً على نجوم معلومة يكون ذلك

العرف مرعياً بمنزلة الشرط الصريح^(٥٣).

المسألة الثانية : الفروع الفقهية المندرجة

تحت هذه القاعدة:

١- لو تباع تاجران شيئاً، ولم يصرحا في صلب العقد أن الثمن نقد أو نسيئة، فلو تعارفوا تأدية الثمن بعد أسبوع، أو غيره، لا يلزم المشتري أداء الثمن حالاً، وينصرف إلى عرفهم وعاداتهم.

٢- لو باع التاجر شيئاً، وقد جرى العرف على أن يكون بعض معلوم القدر من الثمن حالاً، أو على أن دفع كل الثمن يكون منجماً على نجوم معلومة، يكون ذلك العرف مرعياً بمنزلة الشرط الصريح، ولا تسمع دعوى إرادة خلافه. (الزرقا ص ٢٣٩).

٣- لو اشترى رجل بضاعة مثلاً من بلد أجنبي على أن تشحن له إلى ميناء معين، ولم يوضح في العقد على من تكون أجرة الشحن، فيتبع العرف المشهور بين التجار، ويحكم كأنه شرط متفق عليه سلفاً.

٤- العمل بالسفتجة، والحوالات المصرفية، والسند المعروف بين التجار. والشيكات وغير ذلك، فيجرى بينهم على عرفهم^(٥٤).

المطلب الثالث

قاعدة (التعيين بالعرف كالتعيين بالنص)

الألفاظ الأخرى هي :

- المعلوم بالعادة كالمشروط بالنص.
- الثابت عرفاً كالثابت نصاً أو نطقاً أو ذكراً.
- الثابت بالعادة كالثابت بالنص.

المسألة الأولى : معنى القاعدة:

المراد من النص نص القرآن أو الحديث، ويعرف النص في أصول الفقه: بأنه هو اللفظ الدال على معنى لا يحتمل غيره.

ومعنى هذه القاعدة أن أي حكم يترتب على التعيين بمريح النص، يترتب على التعيين بالعرف والعادة، وهذه القاعدة بمعنى قاعدة "المتنع عادة كالمتنع حقيقة".

وقاعدة (استعمال الناس حجة يجب العمل بها).

وقاعدة (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً).

وقاعدة (المعروف بين التجار كالمشروط بينهم).

وتنطبق الأمثلة نفسها في هذه القواعد.

المسألة الثانية : الفروع الفقهية المدرجة تحت هذه القاعدة:

١/ من حلف: لا يأكل لحماً، لا يحنث بأكل السمك، إذا

كان اللحم المتعارف عليه في بلده هو لحم الضأن.

٢/ لو استأجر داراً أو حانوتاً بلا بيان من يسكن،

أو بلا بيان ما يعمل فيه، فله أن ينتفع بجميع

أنواع الانتفاع، غير أنه لا يسكن، ولا يسكن

حداداً ولا قصاراً، ولا طحاناً، من غير إذن

المؤجر. (الزرقا ص ٢٤١).

٣/ لو استأجر حانوتاً في سوق البزازين مثلاً،

فليس له أن يتخذ للحدادة أو الطبخ أو نحو

ذلك مما يؤذي جيرانه^(٥٥).

٤/ ما لو استأجر داراً أو حانوتاً بلا بيان من

يسكن أو بلا بيان ما يعمل فيه فله أن ينتفع

بجميع أنواع الانتفاع غير أنه لا يسكن ولا

يسكن حداداً ولا قصاراً ولا طحاناً من غير

إذن المؤجر.

المبحث الثالث

قواعد فقهية متفرقة مستنبطة

عن طريق قياس الطرد

المطلب الأول

قاعدة: (المتنع عادة كالمتنع حقيقة)^(٥٦)

المسألة الأولى: معنى القاعدة:

المتنع عادة كالمتنع حقيقة فكما أن المتنع حقيقة

لا تسمع الدعوى به ولا تقام البينة عليه للتيقن

بكذب مدعيه كقوله لمن لا يولد مثله لمثله هذا ابني

فكذلك المتنع عادة كدعوى معروف بالفقر أموالاً

جسيمة على آخر لم يعهد عنه أنه أصاب مثلها بإرث

أو بغيره^(٥٧).

المتنع حقيقة: هو المستحيل الذي لا يمكن وقوعه

عقلاً.

وأما المتنع عادة: فهو الذي لم يعهد وقوعه وإن

كان فيه احتمال عقلي بعيد.

كما لو ادعى معروف الفقر أموالاً عظيمة على آخر

أنه اقترضها منه دفعة واحدة، أو غصبها منه حال

كونه لم يرث ولم يصب مالاً، لا تسمع هذه الدعوى

لأنها مستحيلة عادة^(٥٨).

حكم المتنع حقيقة : أنه لا تقبل الدعوى فيه

أصلاً، للتيقن بكذب مدعيه.

حكم المتنع عادة : أنه كالمتنع حقيقة.

مثال المتنع عادة: كما لو ادعى معروف الفقر

أموالاً عظيمة على آخر أنه اقترضها منه دفعة واحدة،

أو غصبها منه حال كونه لم يرث ولم يصب مالاً، لا

تسمع هذه الدعوى لأنها مستحيلة عادة^(٥٩).

المسألة الثانية: الفروع المبينة على القاعدة:

١/ دعوى المدعي إقرار المدعى عليه بعد أن طال

غير ممكن، أما كون المحلوف عليه متصور الوجود عادة فهو ليس بشرط عنده، فإذا قال إنسان: والله لأشربن الماء الذي في هذه الكأس معتقداً أن فيها ماء، فإذا هي لا ماء فيها، حنث عند أبي يوسف وحده، ولم تنعقد اليمين عند جمهور الحنفية ومالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى، لأن شرط انعقاد اليمين عندهم أن تكون على أمر في المستقبل مع إمكان البر أو الحنث، أما مع عدم الإمكان فلا تنعقد، وكذلك لو حلف لاقتل فلاناً معتقداً حياته، وهو ميت ولا يعلم بموته، فتنعقد اليمين عند أبي يوسف، ولا تنعقد عند جمهور الفقهاء لأن المحلوف عليه غير متصور الوجود عادة^(٦٢).

المطلب الثاني

قاعدة الكتاب كالخطاب^(٦٣)

الألفاظ الأخرى هي :

– البيان بالكتاب بمنزلة البيان باللسان.

– البيان بالكتاب كالبيان باللسان.

المسألة الأولى: معنى القاعدة:

الكتاب المستبين المرسوم الصادر من الغائب، كالخطاب من الحاضر. وكذا الإرسال؛ حتى إنه يعتبر فيهما مجلس بلوغ الكتاب ومجلس أداء الرسالة.

والتقييد بالمستبين لإخراج غير المستبين، كالكتابة على الماء أو الهواء فإنها لا تعتبر.

والتقييد بالمرسوم، وهو ما كان فيه الخط والمخطوط عليه على الوجه المعتاد، ليخرج غيره.

أما الخط فبأن يكون معنونا بقوله: "من فلان ابن فلان إلى فلان ابن فلان". والظاهر أنه في زماننا يكفي أن يكون مديلاً بإمضائه أو ختمه (كما تفيد المادة / ١٦٠٩) وأن ذلك يغني عن تصديره بقوله:

الخصومة بينهما.

٢/ دعوى القريب أو أحد الزوجين ملك ما باعه وسلمه الآخر باطلاعه أو أن له فيه حصة.

٣/ دعوى الأجنبي على المشتري أن المبيع ملكه أو أن له فيه حصة بعدما رآه يتصرف في المبيع تصرف المالك في أملاكهم بالهدم أو البناء أو الغراس.

٤/ دعوى الولد الذي في عائلة أبيه وصنعتهما واحدة أن المال الذي تحت يد والده ملكه أو له فيه حصة.

٥/ دعوى المتولي أو الوصي أنه أنفق أموالاً عظيمة كذبه فيها الظاهر على الوقف أو اليتيم^(٦٠).

٦/ من أقر بثوب في ثوب أو في منديل لزمه الثوبان أو الثوب والمنديل، لأن الثوب قد يظرف في ثوب أو في منديل فيلزمه بإقراره الظرف والمظرف فيه.

٧/ ومن أقر بثوب في عشرة أثواب لزمه ثوب واحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف، لأن العادة تمنع أن يلف في عشرة أثواب، فكان كالممتنع حقيقة، وأما عند محمد فيلزمه أحد عشر ثوباً، لأن النفيس من الثياب قد يلف في عشرة أثواب، فأمكن جعلها ظرفاً له.

ويدخل تحت هذه القاعدة كل شيء مستبعد في العادة^(٦١).

المسألة الثالثة : استثناء من هذه القاعدة:

استثنى من هذه القاعدة فلم يعتبر الممتنع عادة كالممتنع حقيقة في اليمين عند أبي يوسف صاحب أبي حنيفة رحمهما الله، حيث إن شرط انعقاد اليمين عنده أن تكون في أمر في المستقبل ممكن أو

من فلان. وأما المخطوط عليه فبأن يكون كاغداً، فلو كتب على الجدار أو ورق الشجر أو على الكاغد ولكن لا على وجه الرسم فإنه لا يكون حجة إلا بالإشهاد عليه أو الإملاء على غيره ليكتبه. والتقييد بالغائب لإخراج الحاضر، فإن كتابته لا حكم لها. ثم اعتبار مجلس بلوغ الكتاب إنما يظهر فيما يتوقف على القبول كالعقود، وفيما يقتصر على المجلس من غير العقود كتفويض الطلاق. أما فيما يتوقف على العلم فقط كالوكالة فلا يظهر تقييده بالمجلس، بل يكفي فيه الاطلاع على ما في الكتاب. وأما فيما لا يفتقر إلى الاطلاع مما يستقل به الإنسان كالإقرار والطلاق والعتاق والإبراء، كما إذا كتب: امرأته طالق، أو عبده حر (بالإضافة إلى ياء المتكلم فيهما) فإنه لا حاجة في ذلك إلى الاطلاع بل لا إلى الإرسال. ولا يتقيد بالغيبة، ويقع الطلاق والعتاق بمجرد الكتابة نوى أو لم ينو إذا كان مرسوماً. وكذلك لو كتب: إن الدين الذي لي على فلان ابن فلان أبرأته عنه صح وسقط الدين. وظاهره أنه يسقط بمجرد الكتابة أيضاً^(٦٤).

المسألة الثانية : الفروع الفقهية المندرجة تحت هذه القاعدة:

١/ لو كان أحد في مدينة الرياض وكتب إلى آخر وهو في مدينة جدة بأنني بعثك داري، وصفها كذا وكذا، فكتب المشتري: اشتريت، انتهى البيع، لأن الكتابة تقوم مقام الخطاب، إن كل كتاب يحرر على الوجه المتعارف بين الناس يكون حجة كالنطق باللسان.

٢/ إذا كانت الكتابة في العقود التي تتوقف على علم الآخر ورضاه، كالبيع والإجارة والشركة والزواج، فلا تأخذ الكتابة مفعولها من بدء الكتابة، بل من بدء وصول الكتاب، وعقد قراءته، وعندها يعتبر الموجب والقابل، فيعتبر مجلس بلوغ الكتاب، ولا يظهر أثر الخط إلا على القبول^(٦٥).

٣/ الحكم في الكتابة في التفويض بالطلاق، فإنه يقتصر على المجلس، ويعتبر فيه مجلس بلوغ الكتاب.

٤/ إذا كان التصرف يتوقف على العلم فقط

فتفيد القاعدة أن العبارات الكتابية كالمخاطبات الشفهية، لأن المراد بالخطاب هنا المخاطبة والمكالمة، فما يترتب على المكالمات الشفوية يترتب على المكالمة الكتابية وكما قيل: القلم أحد اللسانين، والكتابة ممن نأى بمنزلة الخطاب ممن دنا. والرسول صلى الله عليه وسلم كان مأموراً بتبليغ الرسالة إلى الناس كافة وبلغهم بالكتاب مرة وبالخطاب أخرى، والقرآن أصل الدين قد وصل إلينا بالكتاب بعد ثبت بالحجة. والكتابة على هذا معمول بها سواء كانت من الجانبين، كما لو كان رجل في مكة فكتب

والحاصل: أن كل كتاب يحزر على الوجه المتعارف بين الناس يكون حجة على كاتبه كالنطق باللسان.

٢/ أن تكون الكتابة مرسومة، أي مكتوبة بالطريقة المعتادة بين الناس في الخط والخطوط عليه، ليخرج غيرها.

أما الطريقة المعتادة في الخط فبان يكون مُعْنُوناً ومُصَدَّراً باسم المرسل والمرسل.

إليه، كقوله: من فلان ابن فلان إلى فلان ابن فلان، وأن يكون مختوماً أو موقعاً عليه من المرسل المتكلم، والظاهر في زماننا أنه يكفي أن يكون مذيلاً بإمضائه أو ختمه، كما تفيد المجلة (م/١٦٠٩).

وأن ذلك يغني عن تصديره بقوله: من فلان. وأما الطريقة المعتادة في الخطوط عليه فبان يكون كاغداً، فلو كتب على الجدار أو ورق الشجر، أو على الكاغد لا على وجه الرسم، فإنه لا يكون حجة إلا بالإشهاد عليه أو الإملاء على الغير ليكتبه، وفي زماننا أن تكون الكتابة على قرطاس وورق كتابة، لا على نحو ألواح عظام، أو ورق شجر ونحوها. والتقييد بالغائب لإخراج الحاضر، فإن كتابته لا حكم لها، إلا لحاجة كالأخرس، ويختلف أثر الكتابة وتحديد وقتها بحسب العقود والتصرفات^(٦٨).

المطلب الثالث

القاعدة

(ما يضمن بالعمد يضمن بالخطأ)^(٦٩)

المسألة الأولى: معنى القاعدة:

إن من باشر إتلاف حق لغيره فإنه يضمنه، سواء أتلّفه عمداً أو خطأ. قال ابن رشد رحمه الله تعالى: "الأموال تضمن عمداً أو خطأ".

كالوكالة فلا يظهر تقييده بالمجلس، ويكفي فيه الاطلاع على ما في الكتاب.

٥/ إن التصرفات التي لا تفتقر إلى اطلاع الطرف الثاني، مما يستقل به الإنسان كالإقرار، والطلاق، والعتاق، والإبراء، كما إذا كتب: امرأته طالق، أو عبده حر (بالإضافة إلى ياء المتكلم فيهما) فإنه لا حاجة في ذلك إلى الاطلاع، بل ولا إلى الإرسال، ولا يتقيد بالغيبة، ويقع الطلاق، والعتاق، والإبراء، والإقرار، بمجرد الكتابة نوى أو لم ينو، إذا كان الخط مرسوماً، وكذلك لو كتب: إن الدين الذي لي على فلان ابن فلان أبرأته عنه صح، وسقط الدين، وظاهره أنه يسقط بمجرد الكتابة أيضاً.

٦/ من أراد أن يخطب امرأة ويتزوجها فكتب إليها بالخطبة والزواج، فإذا بلغ المرأة الكتاب، وأحضرت الشهود، وقرأته عليهم، وقالت: زوجت نفسي منه، انعقد النكاح وصح.

٧/ إن القاضي يعمل بما وجدته في أيدي القضاة الماضين، وله رسوم في دواوينهم أي سجلات^(٦٧).

المسألة الثالثة: شروط الكتابة المقبولة:

من شروط الكتابة المقبولة التي هي في حكم الخطاب:

٨/ أن تكون مستبينة أي بيّنة واضحة الخط، و معنونة بأن كانت على الرسم المعتاد، فلو لم تكن مستبينة أو غير معنونة فلا يعمل بها إلا بالنية أو الإشهاد عليها، أو الإملاء على الغير، إلا في خط السمسار والبيع والصراف يكتبون ما عليهم في دفاترهم، فيعمل به وإن لم يكن معنونا.

وعليه أكثر الفقهاء، وهو ما اعتمدته مجلة الأحكام العدلية في القاعدة ٩١، "المباشر ضامن وإن لم يتعمد" المادة/ ٩٢.

وجه التسوية بين العمد والخطأ أن مجرد المباشرة للإتلاف يكفي أن يكون موجبا للضمان بغض النظر عن العمد والخطأ، فإذا صاحب ذلك تعمد ترتب على المباشرة حكمان:

حكم على مباشرة الإتلاف، وحكم على تعمده، فيكون ضامناً من جهة القضاء، وأثماً ديانة أمام الله تعالى، أما في حالة الخطأ فليس عليه إلا الضمان؛ لأن الإثم يرتفع بالخطأ، لقوله - صلى الله عليه وسلم (إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه). معرفة السنن والآثار للبيهقي (٥/ ٤٩٥) حديث رقم: ٤٤٧٦.

ولذلك كان جزاء القاتل عمداً وعدواناً: القصاص في الدنيا، والعقاب في الآخرة. بينما جزاء القاتل خطأ الكفارة والدية. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فِتْحَارِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا • وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا • يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ

اللَّهُ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٩٢-٩٣-٩٤﴾ [النساء: ٩٢-٩٣-٩٤].

المسألة الثانية: الفروع الفقهية المندرجة تحت هذه القاعدة:

١/ من زلقت به رجله فسقط على مال غيره، وأتلفه. فإنه يضمنه.

٢/ من رمى بشرارة فأحرقت ثوب غيره فإنه يضمنه.

٣/ من كان يتدرب على الرمي بالرصاص فأصاب حيوان غيره فقتله، فإنه يضمنه.

٤/ من اجتهد في صرت زكاته، فاعطاها لمن يعتقد أنه فقير، ثم تبين أنه غني، فإنه يضمن تلك الزكاة، ولا تبرأ منها ذمته، لأنه باشر إتلاف حق الله تعالى بصرفه لمن لا يستحق.

المسألة الثالثة: المستثنى من القاعدة:

١/ ما يتلفه الإنسان دفاعاً عن نفسه فإنه لا يضمنه، وهو ما يعرف عند الفقهاء بدفع صولة الصائل، أو دفع الصائل.

٢/ من لقي لصاً فناشده الله تعالى، فأبى الكف عنه، قاتله، فإن قتله فدمه هدر، ولا شيء عليه (الزرقا ص ٣٤٤) لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل. فقال: يا رسول الله، أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؛ قال: "فلا تعطه مالك" قال: أرأيت إن قاتلني؛ قال: "قاتله" قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: "فأنت شهيد" قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: "هو في النار" لأن نفس المسلم وماله وعرضه حرام على غيره (٧٠).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يورد الباحث ما توصل له من نتائج وتوصيات وهي :

أولاً: النتائج :

١/ المتمنع عادة هو الذي لم يعهد وقعه وإن كان فيه احتمال عقلي بعيد وحكم المتمنع عادة : أنه كالمتمنع حقيقة ، فلا تقبل الدعوى فيه ، للتيقن بكذب مدعيه .

٢/ المتمنع حقيقة: هو المستحيل الذي لا يمكن وقوعه عقلاً وحكم المتمنع حقيقة : أنه لا تقبل الدعوى فيه أصلاً ، للتيقن بكذب مدعيه .

٣/ الكتاب المستبين المرسوم الصادر من الغائب، كالخطاب من الحاضر .

٤/ العبارات الكتابية كالمخاطبات الشفهية .

٥/ إن كل كتاب يحرر على الوجه المتعارف بين الناس يكون حجة كالنطق باللسان .

٦/ إن من باشر إتلاف حق لغيره فإنه يضمنه، سواء أتلّفه عمداً أو خطأ .

ثانياً : التوصيات :

١/ البحث في القواعد الفقهية المستنبطة عن طريق قياس الأولى .

٢/ المقارنة بين قواعد الفقه وقواعد المقاصد .

٣/ والاستنباط عن طريق الترجيح عند التعارض .

ثالثاً : فهرس المصادر والمراجع :

١/ الإحكام في أصول الأحكام ، أبو الحسن

سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن

سالم الثعلبي الأمدي (المتوفى: ٦٣١هـ) ،

المحقق: عبد الرزاق عفيفي ، الناشر: المكتب

الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان

٢/ الأشباه والنظائر ، تاج الدين عبد الوهاب

بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) ،

الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى

١٤١١هـ-١٩٩١م .

٣/ الأشباه والنظائر ، عبد الرحمن بن أبي بكر،

جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)

الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى،

١٤١١هـ-١٩٩٠م .

٤/ الأشباه والنظائر لابن نجيم زين الدين بن

إبراهيم ، المعروف بابن نجيم الحنفي ،

تحقيق وتقديم محمد مطيع الحافظ ، الناشر

دار الفكر بدمشق ، طبعة مصورة عام

١٩٨٦هـ عن الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ .

٥/ أصول الفقه الحد والموضوع والغاية /

الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين

/نشر مكتبة الرشد / الطبعة الأولى سنة

١٤٠٨هـ .

٦/ البحر المحيط في أصول الفقه ، أبو عبد الله بدر

الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي

(المتوفى: ٧٩٤هـ) ، الناشر: دار الكتبي ،

الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .

٧/ تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد بن

محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض،

الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) .

٨/ التحرير بشرح التقرير والتحرير / كمال

الدين بن الهمام .

٩/ التحصيل من المحصول، سراج الدين

محمود بن أبي بكر الأرموي (المتوفى:

٦٨٢هـ) .

- القواعد الفقهية المستنبطة عن طريق قياس الطرد وأثرها في الفروع الفقهية • د. الوسيطة عبدالرحمن علي
- ١٠ / ترتيب اللآلي في سلك الأمالي / لمحمد بن سليمان الشهير بناظر زاده / دراسة وتحقيق الشيخ خالد بن عبد العزيز آل الشيخ / مكتبة الرشد / الطبعة الأولى عام ١٤٢٥هـ.
- ١١ / التعريفات، الجرجاني مطبعة مصطفى البابي الحلبي / مصر ١٣٥٧هـ.
- ١٢ / تقرير القواعد وتحرير الفوائد [المشهور بـ «قواعد ابن رجب»] ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- ١٣ / التمهيد - شرح مختصر الأصول من علم الأصول ، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي الناشر: المكتبة الشاملة، مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ١٤ / تهذيب اللغة للأزهري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ.
- ١٥ / التوضيح بحاشية التلويح / صدر الشريعة: عبيد الله بن مسعود البخاري.
- ١٦ / التوضيح شرح التنقيح ، لعبيد الله بن مسعود الملقب بصدر الشريعة بن تاج الشريعة ، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ١٧ / جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) ، المحقق: أحمد محمد شاكر ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٨ / درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر ، تعريب فهمي الحسيني / الناشر دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٩ / روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ) ، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٠ / شرح القواعد الفقهية ، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا [١٢٨٥هـ - ١٣٥٧هـ].
- ٢١ / شرح الكوكب المنير تحقيق د. نزيه حماد ود. محمد الزحيلي / منشورات مكة / مركز البحث العلمي جامعة أم القرى.
- ٢٢ / العين للخليل بن أحمد دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .
- ٢٣ / غمز عيون البصائر / للحموي شهاب الدين أحمد بن محمد مكي الحموي الحنفي.
- ٢٤ / الفوائد السننية في شرح الألفية ، البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٧٦٣ - ٨٣١هـ) ، المحقق: عبد الله رمضان موس ، الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة - جمهورية مصر العربية [طبعة خاصة بمكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى.

- القواعد الفقهية المستنبطة عن طريق قياس الطرد وأثرها في الفروع الفقهية • د. الوسيطة عبدالرحمن علي
- ٢٥ / القواعد / للمقري تحقيق د. أحمد عبد الله حميد .
- ٢٦ / قواعد ابن الملقن أو «الأشباه والنظائر في قواعد الفقه» ، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بـ ابن الملقن (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق ودراسة: مصطفى محمود الأزهرى ، الناشر: (دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية)، (دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية).
- ٢٧ / القواعد الفقهية المبادئ - المقومات - المصادر - الدليلية - التطور / يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين / شركة الرياض للنشر والتوزيع / الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- ٢٨ / القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، د. محمد مصطفى الزحيلي. الناشر: دار الفكر - دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢٩ / لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) ، الناشر: دار صادر - بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- ٣٠ / القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة.
- ٣١ / مختار الصحاح ، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي
- ٣٢ / المستصفى من علم الأصول ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، دراسة وتحقيق: محمد بن سليمان الأشقر ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ٣٣ / معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسن بن حسن الجيزاني الناشر: دار ابن الجوزي ، الطبعة: الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ
- ٣٤ / معاني القرآن وإعرابه للزجاج ،عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.
- ٣٥ / معجم مقاييس اللغة ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي / تحقيق عبد السلام محمد هارون / نشر دار الكتب العلمية.
- ٣٦ / المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفَقْهِ الْمُقَارَنِ (تحريرٌ لمسائله ودراساتها دراسة نظرية تطبيقية) عبد الكريم بن علي بن محمد النملة دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٧ / ميزان الأصول في نتائج العقول ،علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى: ٥٣٩هـ) ،حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة: الدكتور محمد زكي

- عبد البر، الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر، ونائب رئيس محكمة النقض بمصر (سابقاً)، الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٣٨/ نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٣٩/ المجموع المذهب في قواعد المذهب، لأبي سعيد خليل بن كيكلي العلاني، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.
- ٤٠/ المدخل الفقهي لمصطفى بن أحمد الزرقا، الناشر دار الفكر عام ١٣٧٨ هـ.
- ٤١/ الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، للدكتور محمد صدقي بن أحمد البورنو، الناشر مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٠٨/٥
- ٤٢/ أمالي ابن الشجري / محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٤٣/ الورقات، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨ هـ)، المحقق: د. عبد اللطيف محمد العبد.
- ٤٤/ شرح القواعد الفقهية، لأحمد بن محمد الزرقا، تصحيح وتعليق مصطفى بن أحمد الزرقا، الناشر دار القلم بدمشق، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٩ هـ.
- ٤٥/ وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محي الدين مطبعة السعادة / مصر ط ١ / سنة ١٩٤٨ م.
- ٤٦/ معجم البلدان، للحموي ياقوت بن عبد الله الرومي / دار الشروق/بيروت / أوفست عن طبعة مرجليون.

- الهوامش:
- ٨- التحرير بشرح التقرير والتحرير / كمال الدين بن الهمام (٢٨، ٢٩/١).
- ٩- شرح الكوكب المنير تحقيق د. نزيه حماد ود. محمد الزحيلي / منشورات مكة / مركز البحث العلمي جامعة أم القرى / ٤٤، ٤٥/١.
- ١٠- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس (٤٤٢/٤) مادة (فقه)
- ١١- الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ مؤسسة الرسالة ناشرون / ص ١٠
- ١٢- التوضيح شرح التنقيح، لعبيد الله بن مسعود الملقب بصدر الشريعة بن تاج الشريعة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ (١٢/١)، ونهاية السؤل (١٩/١)، والمجموع المذهب في قواعد المذهب، لأبي سعيد خليل بن كيكلي العلاني، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ / (٢١٠/١). شرح جمع الجوامع بحاشية البناني / دار إحياء الكتب العربية / مصر / للمحلى / جلال الدين محمد أحمد / (٣٢/١)، المدخل إلى مذهب أحمد بن حنبل رحمه الله / ص ٥٨.
- ١٣- أصول الفقه الحد والموضوع والغاية / الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين / نشر مكتبة الرشد / الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ (ص ٦٨، ٨٧).
- ١٤- القواعد / للمقري (٢١٢/١) تحقيق د. أحمد عبد الله حميد.
- أستاذ أصول الفقه المساعد، كلية الشريعة، جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم.
- ١- الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى ٦٨٤ هـ) الناشر: عالم الكتب، بتصرف ٣/١.
- ٢- معجم مقاييس اللغة ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي / تحقيق عبد السلام محمد هارون / نشر دار الكتب العلمية ١٠٨/٥
- ٣- القواعد الفقهية المبادئ، المقومات، المصادر، الدليلية، التطور / يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين / شركة الرياض للنشر والتوزيع / الطبعة الأولى ١٩٩٨ م ص ١٥
- ٤- التوضيح بحاشية التلويح / صدر الشريعة : عبيد الله بن مسعود البخاري / ٢٠/١
- ٥- المصباح المنير ص ٥١٠ مادة قعد .
- ٦- الأنشباء والنظائر ١١/١٠ تحقيق عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤١١ هـ
- ٧- التعريفات ، الجرجاني مطبعة مصطفى البابي الحلبي / مصر ١٣٥٧ هـ ص ١٤٩.

القواعد الفقهية المستنبطة عن طريق قياس الطرد وأثرها في الفروع الفقهية • د. الوسيطة عبدالرحمن علي

- ١٥- غمز عيون البصائر / للحموي شهاب الدين أحمد بن محمد مكي الحموي الحنفي / (٥١/١).
- ١٦- المدخل الفقهي مصطفى أحمد الزرقا ص ٩٤٧.
- ١٧- القواعد الفقهية لعلي الندوي ص ٤٣.
- ١٨- القواعد الفقهية المبادئ، المقومات، المصادر، الدليلية، التطور / د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين / مكتبة الرشد / شركة الرياض للنشر والتوزيع / الطبعة الأولى / ص ٥٤.
- ١٩- انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ. ٥٣٧/٢، العين للخليل بن أحمد دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ. ١٨٤/٤.
- ٢٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ. ٨٣/٢.
- ٢١- الركية هي: البئر. ينظر القاموس المحيط للفيروز آبادي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ. ١١٦١.
- ٢٢- جامع البيان ٧ عن تأويل القرآن الطبري / ٢٥٥ وأمالى ابن الشجري / محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، القاهرة، ١/ ٢٢٠.
- ٢٣- ينظر تهذيب اللغة للأزهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ. ٢٥٠/١٣.
- ٢٤- جامع البيان ١٨٤/٤.
- ٢٥- أحكام القرآن ٢١٥/٢.
- ٢٦- تهذيب الأسماء واللغات (ق) ١٥٨/١ / ٢.
- ٢٧- إعلام الموقعين (١٧٢/١).
- ٢٨- الفوائد السنية في شرح الألفية، البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٧٦٣-٨٣١ هـ، المحقق: عبد الله رمضان موسى، الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة - جمهورية مصر العربية طبعة خاصة بمكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م، ص ٢٤٤/٣.
- ٢٩- ميزان الأصول في نتائج العقول، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى: ٥٣٩ هـ)، حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة: الدكتور محمد زكي عبد البر، الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر، ونائب رئيس محكمة النقض بمصر (سابقاً)، الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ص ٥٥٢.
- ٣٠- المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ الْمُقَارَنِ (تحريرٌ لمسائله ودراستها دراسة نظريّة تطبيقية) عبد الكريم بن علي بن محمد النملة دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م: ٤/ ١٨١٣.
- ٣١- القاموس المحيط ٢٠٣/٢، و انظر الصحاح للجوهري ٩٦٧/٣.
- ٣٢- الصحاح للجوهري ٩٦٧/٣ - ٩٦٨.
- ٣٣- انظر الإحكام في أصول الأحكام ١٦٧/٣، وأصول مذهب الإمام أحمد ص ٥٤٩.
- ٣٤- انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤٠/٥، لسان العرب ١٨٧/٦، الصحاح للجوهري ٩٦٧/٣.
- ٣٥- التمهيد - شرح مختصر الأصول من علم الأصول، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المناوي الناشر: المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م، ١/ ١٠٠.
- ٣٦- ينظر: معجم مقاييس اللغة (٤١/٥)، لسان العرب (١٨٧/٦)، تاج العروس (٤٢١/١٦) مادة "ق وس".
- ٣٧- التمهيد - ص ١٠٠.
- ٣٨- ينظر: البرهان (٧٤٥/٢)، المستصفى (٤٨١/٣)، المحصول (٥/ ٥)، البحر المحيط للزركشي (٨/٥).
- ٣٩- منهاج الوصول (٥٥)، الإبهاج شرح المنهاج (٣/٣)، نهاية السؤل (٢/٤).
- ٤٠- جمع الجوامع (٨٠)، شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٢٣٨ - ٢٣٩).
- ٤١- الإحكام: (٢٣٧/٣).
- ٤٢- مختصر ابن الحاجب (٢/ ١٠٢٥ - ١٠٢٦)، بيان المختصر لأصفهاني (٦/٣)، رفع الحاجب عن مختصر ابن السبكي (٤/ ١٣٧)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/ ٢٠٤).
- ٤٣- ينظر: شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠).
- ٤٤- وقد يراد بقياس الطرد ما كان وصفه طردياً غير مناسب لترتيب الحكم عليه، وهذا المعنى غير مقصود هنا (مذكرة الشنقيطي ٢٦٤).
- ٤٥- مجموع الفتاوى (٢٣٩/٩).
- ٤٦- انظر: "الرسالة" (٥١٣)، و"جامع بيان العلم وفضله" (٧٤/٢)، و"روضة الناظر" (٢٥٤/٢ - ٢٥٧)، و"مجموع الفتاوى" (٢٠٧/٢١)، و"مختصر ابن اللحام" (١٥٠)، و"شرح الكوكب المنير" (٢٠٧/١٤، ٢٠٨)، و"مذكرة الشنقيطي" (٢٥٠).
- ٤٧- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمّد بن حَسَن بن حَسَن الجيزاني الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧ هـ، ص ١٨٣.
- ٤٨- انظر: "إعلام الموقعين" (١٣٣/١) وما بعدها، و"مختصر ابن اللحام" (١٥٠)، و"شرح الكوكب المنير" (٢٠٩/٤، ٢١٠)، و"مذكرة الشنقيطي" (٢٧١، ٢٧٠).
- ٤٩- انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٣٩/٩، ٢٠٤/٢٠)، و"إعلام الموقعين" (١٦٠/١) وما بعدها، و"شرح الكوكب المنير" (٨/٤) وما بعدها.
- ٥٠- وقد يراد بقياس الطرد ما كان وصفه طردياً غير مناسب لترتيب الحكم عليه، وهذا المعنى غير مقصود هنا. "مذكرة الشنقيطي" (٢٦٤).
- ٥١- "مجموع الفتاوى" (٢٣٩/٩).
- ٥٢- شرح القواعد الفقهية، المؤلف: أحمد بن الشيخ محمد الزرقا ٢٣٧/١.
- ٥٣- شرح القواعد الفقهية، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا ٢٣٩.
- ٥٤- القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. محمد مصطفى الزحيلي. ٣٥١.
- ٥٥- (الزرقا ص ٢٤١). القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة د. محمد مصطفى الزحيلي. ٣٤٩.
- ٥٦- انظر إلى درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر، تعريب فهمي الحسيني / الناشر دار الكتب العلمية بيروت (١/ ٤٢، ٤٣). ترتيب الألفي في سلك الأمالي / لمحمد بن سليمان الشهير بناظر زاده / دراسة وتحقيق الشيخ خالد بن عبد العزيز آل الشيخ / مكتبة الرشد / الطبعة الأولى عام ١٤٢٥ هـ (٣/ ١٠٧٤، ١٠٧٦). المدخل إلى الفقه العام / لمصطفى بن أحمد الزرقا / الناشر دار الفكر عام ١٣٧٨ هـ (٢/ ٩٧٧).
- ٥٧- القواعد الفقهية - للزرقا ١/ ١٢٨.

القواعد الفقهية المستنبطة عن طريق قياس الطرد وأثرها في الفروع الفقهية • د. الوسيطة عبدالرحمن علي

- ٥٨- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية / محمد صدقي البورنو ص ٢١٣.
- ٥٩- الممتع في القواعد الفقهية / مسلم بن محمد بن ماجد الدوسري ص ١٥٩.
- ٦٠- القواعد الفقهية - للزرقا ١/ ١٢٨.
- ٦١- الوجيز للبونو ٢١٢.
- ٦٢- شرح المجلة للأتاسي ج ١ ص ٩٠، ٨٩.
- ٦٣- انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم زين الدين بن إبراهيم ، المعروف بابن نجيم الحنفي ، تحقيق وتقديم محمد مطيع الحافظ، الناشر دار الفكر بدمشق ، طبعة مصورة عام ١٩٨٦هـ عن الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ ، ص ٤٠٣. وشرح القواعد الفقهية ، لأحمد بن محمد الزرقا ، تصحيح وتعليق مصطفى بن أحمد الزرقا ، الناشر دار القلم بدمشق ، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٩هـ ، ٣٤٩. والمدخل الفقهي لمصطفى بن أحمد الزرقا ، الناشر دار الفكر عام ١٣٧٨هـ، (١٠٠٠/٢). والوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ، للدكتور محمد صدقي بن أحمد البورنو ، الناشر مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الرابعة عام ١٤١٦هـ ، (ص ٣٠٣/٣٠٢).
- ٦٤- شرح القواعد الفقهية ، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا [١٢٨٥هـ - ١٣٥٧هـ]، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا ، الناشر: دار القلم - دمشق / سوريا ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ٣٤٩/١.
- ٦٥- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ، الدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو ، ١ / ٢٩٩.
- ٦٦- (الزرقا ص ٣٤٩) .
- ٦٧- القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة د. محمد مصطفى الزحيلي. ص ٣٣٩
- ٦٨- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي ص ٢٩٩
- ٦٩- القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، د. محمد مصطفى الزحيلي. ٦٠٧/٦٠٩
- ٧٠- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ١/ ١٢٤